



عمادة البحث العلمي  
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية  
Journal homepage:  
<http://scientific-journal.sustech.edu/>



## المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية وأثرها في جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية

"دراسة ميدانية علي عينة من الوحدات الحكومية بالسودان"

مزمل عمر الخليل محمد و محمد أبكر أحمد و مصطفى نجم البشاري

شركة الكنار للأدوية والكيماويات المحدودة

جامعة الزعيم الأزهري - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية

### المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة معرفة التحديات التي يواجهها المراجعون الداخليون في ظل تكنولوجيا المعلومات عند فحص ومراجعة التقارير بالوحدات الحكومية . ويمكن تلخيص المشكلة من خلال طرح التساؤلات التالية: ما أثر المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في ملائمة التقارير المالية بالوحدات الحكومية؟ ما أثر المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في موثوقية التقارير المالية بالوحدات الحكومية؟ هدفت الدراسة إلى بيان وتوضيح أثر المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في ملائمة معلومات التقارير المالية بالوحدات الحكومية. ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع عدد (60) استبانة على المستهدفين، وإستجابوا جميعهم بنسبة 100%، حيث تم التوصل إلى عدة نتائج، منها: إن المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية تساهم في سرعة الحصول على المعلومات المالية في التوقيت المناسب، وتقديم معلومات ذات مصداقية عالية. واختتمت الدراسة بعدة توصيات، منها: ضرورة دعم تفعيل إستفادة مؤسسات القطاع الحكومي من التجارب الدولية في تبني مشروع الحكومة الإلكترونية في الوحدات الحكومية.

### ABSTRACT:

The study problem aimed to identify the challenges faced by internal auditors under information technology when examining and auditing reports in the government units. The study problem can be summed up through the following questions: What is the impact of internal audit under electronic government on the adequacy of financial reports in government units? What is the impact of internal audit under electronic government on the reliability of financial reports in government units? The study aimed at clarifying and explaining the impact of internal auditing in the light of electronic government in the adequacy of financial reports information in government units. To achieve this objective, (60) questionnaires were distributed to the target group, and all of them responded with 100%. Several results had been reached, including: the internal audit in light of electronic government contributes to the speed of access to financial information in a timely manner, providing highly credible information. The study concluded with several recommendations including: the necessity of supporting the activation of the benefit of the governmental sector institutions from international experiences in adopting the electronic government project in government units.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية ، الحكومة الإلكترونية ، جودة التقارير المالية .

**المقدمة :**

تعتبر المراجعة الداخلية الركيعة الأساسية التي يعتمد عليها في تقويم أداء الوحدات الحكومية، في ظل التطور التكنولوجي الهائل واجه المراجعين الداخليين العديد من التحديات عند فحص ومراجعة الوحدات الحكومية، الأمر الذي دفع الباحثون إلى السعي وراء توضيح العوامل التي من الضروري أن يتسم بها المراجعين الداخليين في الوحدات الحكومية، أيضاً يمكن الإعتماد على المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإقتصادية متى ما كانت تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن يعبر عنها، وأن تكون هذه المعلومات قابلة للإثبات، وأن في الإمكان التحقق من سلامتها، وأن تتصف بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس من قبل مراجع الحسابات، حيث يوفر رأياً مستقلاً بشأن الأرقام المقررة عنها بالقوائم المالية وفقاً للمبادئ المتعارف عليها.

**مشكلة الدراسة:**

في ظل التطور التكنولوجي الهائل في مجال إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الوحدات الحكومية واجه المراجعين الداخليين العديد من التحديات عند فحص ومراجعة الوحدات الحكومية كعدم المعرفة الجيدة بطبيعة معاملات الحكومة الإلكترونية الأمر الذي أدى إلى الأسئلة التالية:

1. ما أثر المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية على ملائمة معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية؟
2. ما أثر المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية على موثوقية معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية؟

**أهمية الدراسة:****الأهمية العلمية:**

1. الحدائة النسبية للموضوع، خاصة على المسؤولين في ظل إهتمام عالمي بتطبيق تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الحكومية.
  2. فتح آفاق ومجالات الدراسة على المستويين النظري والميداني للمهتمين بمجالات تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الحكومية.
- الأهمية العملية:**

1. أهمية موضوع المراجعة الداخلية للوحدات الحكومية خاصة في ظل تكنولوجيا المعلومات وبذلك يمكن الحصول على معلومات مالية ذات مصداقية، لذا فإن هذا الموضوع ذو أهمية بالغة يحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث.
2. أهمية الدور الريادي الذي تلعبه المراجعة الداخلية عند فحص ومراجعة التقارير المحاسبية بالوحدات الحكومية.

**أهداف الدراسة:**

1. بيان أثر المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في ملائمة معلومات التقارير بالوحدات الحكومية السودانية.
2. توضيح أثر المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في موثوقية التقارير المالية بالوحدات الحكومية السودانية.

**فرضيات الدراسة:**

في ضوء طبيعة وأهمية وأهداف البحث يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في ملائمة معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في موثوقية معلومات التقارير في الوحدات الحكومية.

**منهجية الدراسة:**

3. تم استخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وتحليل بياناتها بقياس أثر المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في جودة التقارير المالية بالوحدات الحكومية بالسودان.

**حدود الدراسة:**

الحد الزمني: 2019م.

الحد المكاني: عينة من الوحدات الحكومية بجمهورية السودان.

**الدراسات السابقة:**

دراسة : عبدالعزيز بن عبدالرحمن الغماس ، (2006م):

تناولت الدراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمة في الوزارات الأردنية. هدفت هذه الدراسة إلى تناول مجموعة من المتغيرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في: (البرمجيات والأجهزة ونظم المعلومات الإدارية وقواعد البيانات، ومدى ملاءمة البرامج المستخدمة والتدريب) وذلك من حيث أثرها على جودة الخدمة المقدمة للمواطنين في القطاع العام الأردني وعلى وجه الخصوص في الوزارات الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وجودة الخدمة المقدمة في الوزارات الأردنية. كما أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام البرمجيات والأجهزة واستخدام نظم المعلومات الإدارية ومدى ملاءمة البرامج المستخدمة والتدريب وبين جودة الخدمة المقدمة في الوزارات الأردنية.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحثون في أنها تناولت تكنولوجيا المعلومات، وتختلف عنها في أنها لم تتطرق للمراجعة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

**دراسة: ( Michceal 2006 ):**

تناولت الدراسة المراجعة الداخلية وأداء المؤسسات الحكومية: دراسة حالة نيجيريا تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل توجد علاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية ومستوى الربح في المؤسسات المملوكة للحكومة؟ هل توجد علاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية والعائد على الاستثمار في المؤسسات المملوكة للحكومة؟ هدفت الدراسة إلى تقييم ممارسات المراجعة الداخلية على الأداء المالي للشركات المملوكة للحكومة، اعتمدت الدراسة على منهجية ( النهج الكمي ) تم جمع البيانات من المصادر الرئيسية للمعلومات باستخدام أداة الدراسة ( الإستبيان).توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: عدم وجود علاقة قوية بين ممارسات المراجعة الداخلية والأداء المالي للمؤسسات المملوكة للحكومة، والتأثيرات السياسية لا تؤثر بشكل كبير على علاقة ممارسات المراجعة الداخلية والأداء.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحثون في أنها تناولت المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية، ولكن لم تتطرق إلى تكنولوجيا المعلومات وجودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية.

**دراسة : رشيد رشيد مكي (2015م):**

هدفت الدراسة إلى العمل على إيجاد رقابة داخلية في ظل استخدام الحاسوب في كافة المؤسسات الحكومية وكافة الوحدات الأخرى. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن تكنولوجيا المعلومات تعد أحد الأسباب الرئيسية لظهور الاقتصاد المستند إلى المعرفة، ودخول المنظمات في مجال عمل لم يكن بالإمكان الوصول إليه سابقاً، بالإضافة إلى إسهامها في إظهار عدد من المفاهيم والظواهر الاقتصادية مثل العولمة، التجارة الإلكترونية، المنظمات والاقتصاد الرقمي.

دراسة: عبد الله حسن ، (2009م):

تناولت الدراسة نموذج مقترح لاستخدام نظم المراجعة الداخلية لتقويم أداء الوحدات الحكومية بالسودان، تمثلت مشكلة الدراسة في الرقابة والضبط على الموارد والنفقات المالية بما يؤدي إلى تقويم أداء الوحدات الحكومية، هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم نظام المراجعة الداخلية ومعايير ومقوماته وأساليبه العلمية التي تعمل على تقويم الأداء بصورة موضوعية ودراسة الجانب الرقابي الذي تقوم به المراجعة الداخلية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وإثبات الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: غياب وظيفة المراجعة الداخلية في بعض الوحدات الحكومية، يؤثر سلباً على زيادة الغش والتزوير والأخطاء، وعدم وجود قانون يحكم تطبيق نظام المراجعة الداخلية في السودان يقلل من مستوى الاستقلالية للمراجعين الداخليين. تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها تناولت المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية وتختلف عنها في أنها لم تتطرق للتقارير المالية في الوحدات الحكومية.

دراسة: صالح حامد محمد ، (2013م):

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد التحديات التي تواجه تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية في السودان، هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية بالسودان المتعلقة بالنظام المحاسبي الحكومي، تمثلت فرضيات الدراسة في الآتي: هنالك تحديات تواجه تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية بالسودان خاصة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك تحديات تواجه العمل المحاسبي والمراجع بنظام الرقابة الداخلية وتطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية، أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير الممارسة المحاسبية بالوحدات الحكومية بالسودان لموائمة متطلبات مشروع الحكومة الإلكترونية. تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها لم تتطرق إلى التقارير المالية بالوحدات الحكومية وتتفق معها في أنها تناولت نظام مشروع الحكومة الإلكترونية والتحديات التي تواجه تطبيقها في الوحدات الحكومية بالسودان.

**المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية:**

هي نشاط مستقل للتقييم داخل المنشأة يقوم على مراجعة النواحي المالية والتشغيلية والمجالات الأخرى بهدف خدمة الإدارة بجانب أنها أداة رقابية تقوم بقياس وتقويم الوسائل الرقابية الأخرى (محمود، 1999م).

يرى آخر أن المراجعة الداخلية بأنها مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل التنظيم الإداري بالمشروع تنشئها الإدارة لخدمتها في تحقيق العمليات والقيود ومراجعة المستندات بشكل مستمر لتحقيق من دقة وسلامة وأمانة البيانات المحاسبية (عبدالمعزم، 1982م).

يرى آخر أن المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي مستقل تقوم به إدارة أو قسم داخل المنشأة مهمته فحص الأعمال المحاسبية وتقييم أداء الإدارات والأقسام (حجازي، 2010م).

يرى الباحثون أن هنالك مجموعة من التعريفات للمراجعة الداخلية ولكن نصب في معنى واحد حيث لا بد من وجود الدقة والنزاهة والاستقلالية والموضوعية عند المراجعة.

هي قدرة الحكومة على توفير سبل الوصول إلى خدماتها ومعلوماتها من قبل المواطنين في وقت متزامن بغض النظر عن جنسهم وثقافتهم ونوعهم ومكان وجودهم (زروقي، 2005م).

عرفها آخر بأنها عملية تغيير وتحويل العلاقات من المؤسسات والمواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات بهدف الأفضل للمواطنين من الوصول للمعلومات، مما يوفر مزيداً من الشفافية وتحجيم الفساد وتنظيم وتخفيض النفقات (محمود، 2006م).

**أهمية المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية:**

1. كبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها.

2. التناثر الجغرافي للعمليات ونزايدي نطاق العمليات الدولية.

3. التوسع في إحتياجات الإدارة. (عبدالجليل، 2000م).

4. فحص مقومات النظام المحاسبي للوحدات الاقتصادية. (العشماوي، 2007م).

5. ضبط المال العام والتأكد من أن المبالغ التي يتم صرفها تذهب في الأوجه التي خصصت لها وفقاً للقانون.

**أهداف المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية:**

تتمثل أهم الأهداف التي تحققها عملية المراجعة الداخلية في الآتي: (شاهين، 1994م).

1. فحص وتقييم مدى ودقة تطبيق الرقابة التشغيلية.

2. فحص إمكانية الإعتماد على بيانات الإدارة الموجودة داخل التنظيم.

3. إعطاء مقترحات حول التحسينات الممكنة.

4. التأكد من مدى إتزام المستويات الإدارية المختلفة بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية للموضوعية للسير تجاه تحقيق أهداف المؤسسة.

5. أن نظم الضبط والنظم المحاسبية سليمة.

6. أن السياسات والإجراءات التنفيذية التي رسمتها الإدارة كافية لإنجاز الأعمال.

7. أن الموظفين لا ينحرفون عن السياسات والإجراءات التنفيذية المرسومة.

**الحاجة إلى مراجعة داخلية في ظل الحكومة الإلكترونية:**

هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى الحاجة إلى مراجعة داخلية في ظل الحكومة الإلكترونية منها: (بني مصطفى، 2008م).

1. تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به.

2. توجهات العولمة والترابط والتكامل بين المجتمعات الإنسانية المختلفة.

3. التحولات الديمقراطية وما أرفقها من متغيرات وتوقعات شعبية.

4. الإستجابة والتكيف مع المتغيرات المتسارعة في البيئة المحيطة.

يرى الباحثون أن معظم المعاملات الحكومية متشابكة ويعتمد بعضها على البعض الآخر، حيث يمثل هذا النشاط في الدوائر الحكومية ونقاطها أحد التعقيدات الإدارية التي تؤدي إلى بطء الإجراءات، وبالتالي فإن الانترنت يمثل طريقة جديدة يمكن من خلالها إجراء التبادل المعلوماتي بين الجهات الحكومية في إطار من الأمان.

**الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية:**

تعني الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة بكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات وإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي ولذلك حددت الدراسة خاصيتين أساسيتين لفائدة المعلومات المحاسبية في مجال إتخاذ القرارات تتمثل في الآتي (الحسين، 2012):

1. ملائمة معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية:

يجب التأكد هنا أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية لهذه المعلومات - الملائمة الثقة - وإنما أيضاً على الخصائص تتعلق بمتخذي القرارات، لمستخدمي المعلومات (حماد، 2006م).

فائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي يواجهها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات السابقة التي تتوفر له، ومقدرته على تحليل المعلومات. ولأجل تحقيق صفة الملاءمة في المعلومات المحاسبية يجب أن تتوفر الصفات النوعية التالية:

أ. التوقيت المناسب: يقصد بهذه الخاصية أن تكون المعلومة مفيدة لمتخذ القرار في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير (الحميدي، 2009م).

ب. التغذية العكسية: يقصد بالتغذية العكسية أن تكون المعلومات المحاسبية لها القدرة على تقويم الأداء ودراسة مدى الرشد الذي استخدم في إتخاذ القرارات السابقة في تقويم مدخلات القرارات المالية في الوحدة الاقتصادية. (أدم، 2009م).

ج. القيمة التنبؤية: يقصد بالقدرة التنبؤية، القدرة على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على عمل تنبؤات حول اثار الأحداث الماضية والحالية والمالية والمستقبلية.

2. موثوقية معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية:

لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويمكن الاعتماد عليها وتكون خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز ويجب ان تمثل المعلومات بصدق أو بمصادقية عن العمليات المالية والأحداث الأخرى وهو ما يسمى بالتمثيل الصادق والجوهر (صالح، 2009م). ولكي تتحقق صفة الاعتماد أو الموثوقية للمعلومات المحاسبية يجب أن تتوفر الصفات النوعية التالية:

أ. القابلية للتحقيق: تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح. (العبادي، 2009م).

ب. الموضوعية: بمعنى عدم التحيز، أي إعداد المعلومات بشكل محايد، وليس بغرض إظهارها بشكل يتلائم مع ما ترغب به الأطراف المستخدمة للمعلومات. (عبدالحميد، 2010م).

ج. صدق التعبير: ويقصد بها تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل.

يرى الباحثون أن جودة المعلومات المحاسبية تلعب دوراً رقابياً يساهم في تحسين الأداء عن طريق ضبط كفاءة إدارة المديرين وتنفيذهم أفضل المشروعات وتخفيض مصادرتهم لثروة المستثمرين.

#### مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة الميدانية من الوحدات الحكومية (ديوان المراجعة القومي، ديوان الضرائب، وزارة المالية)، أما عينة الدراسة فقد قام الباحثون باختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (60) استمارة إستقصاء على المستهدفين وإستجاب جميعهم بنسبة (100%)، حيث عادوا الإستبانة بعد ملئها بجميع المعلومات المطلوبة.

#### أداة الدراسة:

تم استخدام إستمارة الإستبانة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة.

#### الإستبانة:

تتكون الإستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في المؤهل العلمي المؤهل المهني وذلك وفقاً للجداول التالية:

جدول رقم (1): التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة %	العدد	المؤهل المهني
1.1	7	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية

2.3	5	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية
1.1	10	زمالة المحاسبين القانونيين العربية
22.6	10	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
72.9	28	لا يحمل مؤهل مهني
%100	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية ، 2018م

يتضح من الجدول رقم (1) أن أفراد العينة الذين يحملون مؤهلات مهنية بلغت نسبتهم في العينة (27.1%) غالبيتهم من حملة الزمالة السودانية حيث بلغت نسبتهم (22.6%) بينما بلغت نسبة حملة الزمالة البريطانية والأمريكية والعربية (4.5%) أما أفراد العينة والذين لا يحملون مؤهلات مهنية فقد بلغت نسبتهم (72.9%) من اجمالي العينة المبحوثة.

جدول رقم (2): التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي:

التخصص العلمي	العدد	النسبة %
المحاسبة	20	65
المحاسبة والتمويل	5	1.7
التكاليف والمحاسبة الإدارية	5	5.6
أدارة أعمال	7	7.9
دراسات مالية ومصرفية	7	4
نظم معلومات محاسبية	6	10.2
أخرى	10	5.6
المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية ، 2018م

يتضح من الجدول رقم (2) أن النسبة العظمى أفراد العينة من تخصص الدراسات المحاسبية (محاسبة، المحاسبة والتمويل، التكاليف والمحاسبة الإدارية، نظم المعلومات المحاسبية، دراسات مالية ومصرفية)، حيث بلغت نسبتهم (86.5%) بينما بلغت نسبة أفراد العينة من تخصص أدارة أعمال (7.9%) إما أفراد العينة من التخصصات الأخرى فقد بلغت نسبتهم (5.6%). ويتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة من التخصصات ذات الصلة بموضوع الدراسة وهذه دلالة على مدى إلمام أفراد العينة المبحوثة بطبيعة تخصص موضوع الدراسة .

القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (20) عبارة من طلب أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق ومقياس "ليكرت" الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

جدول رقم(3): التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	15	16.9
5 وأقل 10 سنة	10	20.3
10 وأقل 15 سنة	11	18.6
15 وأقل 20 سنة	14	19.8
20 سنة فأكثر	10	24.3
المجموع	60	100%

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية ، 2018م

يتضح من الجدول (3) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (20 سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (24.3) % من أفراد العينة الكلية ثم في المرتبة الثانية الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5 وأقل من 5 وأقل من 10 سنة) بنسبة (20.3) % ثم أخيراً الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (أقل من 5 سنوات) بنسبة (16.9) % من اجمالي العينة المبحوثة.

#### الأساليب الإحصائية المستخدمة:

ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام الأدوات الإحصائية الآتية:

1. المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على العبارات.
2. إختبار مربع كاي (Chi-Square Test) لإختبار الفرضيات.

#### الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة:

من خلال إيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي اكبر من 60%). وفي المقابل تكون الفقرة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اقل من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أقل من 60%)، وذلك كما يلي:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في ملائمة معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية.

جدول رقم (4): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في توفير المعلومات المالية في التوقيت المناسب.	4.45	0.690	89.0%	مرتفعة جدا	1
2	تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في سرعة الحصول على المعلومات	4.34	0.713	86.8%	مرتفعة جدا	4
3	تعمل المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية على تقديم معلومات واضحة عن أداء الوحدات الحكومية.	4.37	0.678	87.4%	مرتفعة جدا	2
4	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية على أن تجعل النظام المالي متكامل ويستوعب الإجراءات والقوانين واللوائح	4.26	0.770	85.2%	مرتفعة جدا	8
5	تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في مرونة تدفق المعلومات المالية بالوحدات الحكومية.	4.28	0.882	85.6%	مرتفعة جدا	6
6	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية على تصحيح الأخطاء المحاسبية أول بأول	4.27	0.775	85.3%	مرتفعة جدا	7
7	تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في كفاءة وفعالية استخدام الأموال	4.29	0.669	85.8%	مرتفعة جدا	5
8	تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في إمكانية التنبؤ بنتائج أعمال الوحدة الحكومية.	3.94	0.969	78.8%	مرتفعة	10
9	تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية على الأداء بمستوى عالي من العناية المهنية	4.35	0.762	86.9%	مرتفعة جدا	3



م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الاستجابة	الترتيب
10	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في تقويم معلومات لها قدرة التغذية العكسية	4.13	0.971	82.6%	مرتفعة جدا	9
	جميع الفقرات	4.24	0.787	85.4%	مرتفعة جد	

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية ، 2018م

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة (84) % من أفراد العينة يوافقون على اجمالى العبارات التي تقيس (العلاقة بين المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية وملائمة معلومات التقارير المالية) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.7) % ، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.3) % .  
الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في موثوقية معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية.

جدول رقم (5): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في توفير معلومات مالية ذات مصداقية عالية	4.32	0.821	86.4%	مرتفعة جدا	6
2	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في زيادة الموضوعية في المعلومات المالية.	4.38	0.779	87.6%	مرتفعة جدا	3
3	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية على إزالة الشك وعدم التأكد حول المعلومات المالية.	4.34	0.789	86.8%	مرتفعة جدا	4
4	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية على الحيادية وعدم التحيز	4.24	0.852	84.8%	مرتفعة جدا	10
5	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية على الاهتمام بجوهر العمليات المالية وليس الشكل	4.26	0.812	85.2%	مرتفعة جدا	9
6	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في تحقيق أهداف الوحدة بصورة أكثر دقة	4.31	0.804	86.1%	مرتفعة جدا	7
7	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في صدق الحصول على المعلومات المالية.	4.40	0.748	88.0%	مرتفعة جدا	2
8	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في التقويم الدوري للأداء المالي.	4.41	0.732	88.2%	مرتفعة جدا	1
9	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في التخطيط السليم لتحقيق أهداف الوحدة.	4.30	0.863	86.0%	مرتفعة جدا	8
10	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية على تقديم معلومات مالية تتسم بالوضوح.	4.32	0.845	86.4%	مرتفعة جدا	5
	جميع الفقرات	4.33	0.804	86.6%	مرتفعة جدا	

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية ، 2018م

يلاحظ الباحثون من خلال الجدول رقم (5) ان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبي (60%) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على أن هنالك أثر ذو علاقة إحصائية بين المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية وموثوقية معلومات التقارير المالية بالمجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.33) وانحراف معياري (0.804) وأهمية نسبية (86.6) % ، وذلك ينطبق على كل الفقرات.

#### اختبار فرضيات الدراسة:

يتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار كاي لمعرفة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج ، وذلك كما يلي:

الفرضية الأولى: التي تنص على : انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في ملائمة معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية .

جدول رقم (6): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الأولى:

م	الفقرات	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1	تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب	134.3	3	7.81	0.000	وجود فروق
2	تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في سرعة الحصول على المعلومات في الوحدة الحكومية.	194.2	4	9.48	0.000	وجود فروق
3	تعمل المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية على تقديم معلومات واضحة يمكن للمستخدمين التعامل معها	116.1	3	7.81	0.000	وجود فروق
4	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية على أن تجعل النظام المالي متكامل ويستوعب الإجراءات والقوانين واللوائح	89.9	3	7.81	0.000	وجود فروق
5	تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في مرونة تدفق المعلومات المحاسبية في الوحدة الحكومية	158.3	4	9.48	0.000	وجود فروق
6	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية على تصحيح الأخطاء المحاسبية أول بأول	98.5	3	7.81	0.000	وجود فروق
7	تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في كفاءة وفعالية استخدام الأموال في الوحدة الحكومية	190.8	4	9.48	0.000	وجود فروق
8	تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في إمكانية التنبؤ بنتائج الأعمال في الوحدة الحكومية .	83.6	4	9.48	0.000	وجود فروق
9	تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية على الأداء بمستوى عالي من العناية المهنية	108.9	3	7.81	0.000	وجود فروق
10	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الالكترونية في تقييم معلومات لها قدرة التغذية العكسية	116.2	4	9.48	0.000	وجود فروق
		129.1	4	9.48	0.000	وجود فروق

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية ، 2018م

بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (134.3) وهي أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط العبارة (4.45) والوسط الفرضي للدراسة (3) لصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفع جداً على العبارة (تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية على الإفصاح المحاسبي في التوقيت المناسب).

بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (194.2) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط العبارة (4.34) والوسط الفرضي للدراسة (4) لصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفع جداً على العبارة (تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في سرعة الحصول على المعلومات في الوحدة الحكومية). وينطبق ذلك على بقية العبارات.

جدول رقم (7) : اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثانية

م	الفقرات	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في توفير معلومات محاسبية ذات مصداقية عالية	99.4	3	7.81	0.000	وجود فروق
2	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في زيادة الموضوعية في المعلومات المحاسبية	113.1	3	7.81	0.000	وجود فروق
3	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية على إزالة الشك وعدم التأكد حول المعلومات المحاسبية	174.2	4	9.48	0.000	وجود فروق
4	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية على الحيادية وعدم التحيز	142.9	4	9.48	0.000	وجود فروق
5	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية على الاهتمام بجوهر العمليات المالية وليس الشكل	82.4	3	7.81	0.000	وجود فروق
6	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في تحقيق أهداف المؤسسة بصورة أكثر دقة	96.4	3	7.81	0.000	وجود فروق
7	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في صدق الحصول على المعلومات المحاسبية	120.1	3	7.81	0.000	وجود فروق
8	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في التقويم الدوري لجودة معلومات التقارير المحاسبية	121.5	3	7.81	0.000	وجود فروق
9	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في التخطيط السليم لتحقيق أهداف المؤسسة	161.5	4	9.48	0.000	وجود فروق
10	تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية على تقديم معلومات محاسبية خالية من الغموض والتعقيد	164.4	4	9.48	0.000	وجود فروق
		127.6	4	9.48	0.000	وجود فروق

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة الميدانية، 2018م

بلغت قيمة كاي للعبارة الأولى (99.4) وهي أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط العبارة (4.32) للوسط الفرضي للدراسة (3) لصالح الموافقين عند مستوى موافقة مرتفعة جداً على العبارة (تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في توفير معلومات محاسبية ذات مصداقية عالية).

بلغت قيمة كاي للعبارة الثانية (113.1) وهي أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط العبارة (4.38) للوسط الفرضي للدراسة (3) لصالح الموافقين عند مستوى موافقة مرتفعة جداً على العبارة (تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في زيادة الموضوعية في المعلومات المحاسبية) وينطبق ذلك على بقية العبارات.

#### النتائج:

- من خلال دراسة الإطار النظري وفي ضوء الدراسة الميدانية لعينة من الوحدات الحكومية موضوع المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية وأثرها على جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية بالسودان توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:
1. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية وملائمة معلومات التقارير المالية للوحدات الحكومية.
  2. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية وموثوقية معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية.
  3. تساهم المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب.
  4. تساهم المراجعة في ظل الحكومة الإلكترونية في سرعة الحصول، على المعلومات المحاسبية.
  5. تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية على تصحيح الأخطاء أولاً بأول.
  6. تعمل المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية على تقديم معلومات واضحة يمكن للمستخدمين التعامل معها.
  7. تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في توفير معلومات محاسبية ذات مصداقية عالية.
  8. تساعد المراجعة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية في صدق الحصول على المعلومات المحاسبية.

#### التوصيات:

1. ضرورة العمل على تطوير الممارسة المحاسبية بالوحدات الحكومية في السودان لملائمة متطلبات مشروع الحكومة الإلكترونية.
2. دعم وتفعيل الاستفادة من مؤسسات القطاع الحكومي من التجارب الدولية كذلك تبني الحكومة الإلكترونية والتغيير والتطوير في الأداء والإنتاجية.
3. ضرورة تبني المراجعة الداخلية للوحدات الحكومية وخاصة المتعلقة بجودة التقارير المالية وتكيفها بالمتغيرات الحديثة لمهنة المحاسبة والمراجعة .

#### المراجع:

1. آدم، حافظ علي ، (2009م)، جودة المعلومات المحاسبية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة، رسالة ماجستير (غير منشورة) في المحاسبة، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين.
2. بني مصطفى، سهيل محمد حسن، (2008م) ، دور نظم المعلومات ومفاهيم الحكومة الإلكترونية في تطوير ادارة الموارد البشرية في الجامعات الخاصة الاردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة في إدارة الاعمال، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا.
3. حجازي، وجدي حامد ، (2010م)، أصول المراجعة الداخلية، القاهرة: دارالتعليم الجامعي .
4. عبد الله حسن، (2009م) ، نموذج مقترح لاستخدام نظم المراجعة الداخلية لتقويم أداء الوحدات الحكومية بالسودان، رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.

5. الحسين، أبوبكر عوض الله جعفر، (2012م)، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والتقانة العدد 12 الجزء الثاني.
6. حماد، طارق عبدالعال ، (2010م) ، الإتجاهات الحديثة في التقارير المالية، الاسكندرية: الدار الجامعية.
7. الحميدي، زينب عباس ، (2009م)، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب، مصر: مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75.
8. رشيد، رشد مكي ، (2015م)، أثر تكنولوجيا المعلومات في أداء الرقابة الداخلية، بحث تطبيقي في جامعة القادسية، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، جامعة القادسية، كلية الإدارة الإقتصادية.
9. زروق، نعيمة حسن جبر ، (2005م) ، إدارة المعرفة وهندستها مشروع الحكومة الالكترونية، عمان: مجلة دراسات الخليم والجزيرة العدد 117.
10. شاهين، إبراهيم عثمان ، (1994م)، التاهيل العلمي للمراجع الداخلي، المؤتمر العلمي الثالث في القرن الحادي والعشرين، الاسكندرية: الجمعية العلمية للمحاسبة والنظم والمراجعة، المؤتمر العلمي الثالث.
11. علي، صالح حامد محمد ، (2013م) ، تحديات النظام المحاسبي الحكومي لمشروع الحوكمة الالكترونية بالسودان - دراسة ميدانية ( كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، المجلد السابع والعشرون العدد الاول .
12. صالح، رضاء إبراهيم ، (2009م)، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، الإسكندرية ، مجلة البحوث العلمية كلية التجارة
13. العبادي، هيثم ، (2009م) أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية الأردن، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة، العدد 72.
14. عبدالجليل، محمد حسني ، (2000م)، التعاقد الخارجي بالمراجعة الداخلية والاتجاهات الحديثة في المراجعة دراسة تحليلية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الاول، المجلد 22 يناير .
15. عبدالحميد، حساني ، (2010م)، أهمية الانتقال المعايير الدولية المحاسبة والمعلومات المالية كإطار لتفعيل حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الجزائر.
16. عبدالمنعم، محمود عبد المنعم، (1982م)، عيسى محمد ابو طبل اصولها العلمية والعملية القاهرة، دار النهضة العربية.
17. العشماوي، محمد عبد الفتاح ، (2007م)، نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، القاهرة: جامعة الدول العربية للتنمية الإدارية المؤتمر العربي الثاني الحوكمة والإصلاح المالية والاداري في المؤسسات الحكومية.
18. الغماس، عبدالعزيز بن عبدالرحمن، (2006م)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمة في الوزارة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة الأردنية.
19. محمود، منصور حامد ، (1999م)، الاتجاهات المعاصرة في المراجعة، مصر: جامعة القاهرة كلية التجارة، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع.
20. محمود، الهوش، أبوبكر، (2006م) ، الحكومة الالكترونية الواقع والانفاق ،الطبعة الاولى القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر، ص 27.

21. Bariyima.D.Kiable,2006."internal Auditing and per for Mache of Governmaent Enter prises ANig an study "Rivers state Unversit of science and Technology .Global Journal of Management and Business Research Volume 12 ISSU 6 .